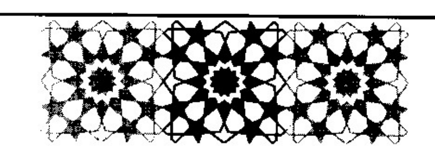
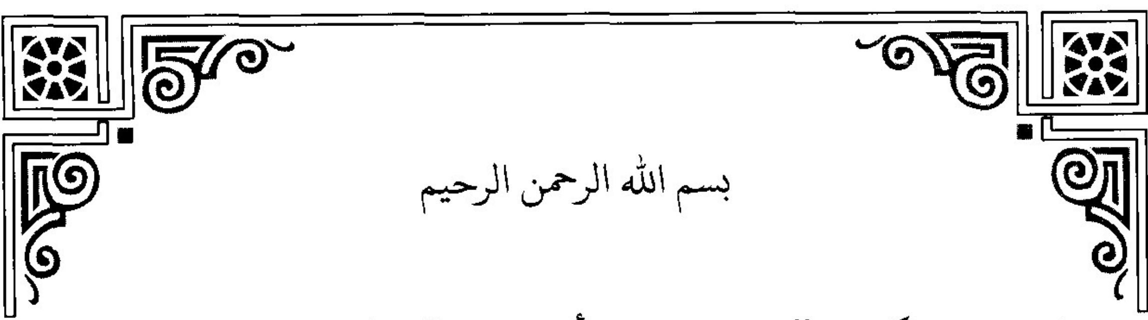
"مفاهيم يجب أن تصحح"





بسم الله الرحمن الرحيم

لقد بات الكتاب " مفاهيم يجب أن تصحح" للشّيخ محمّد العلويّ المالكيّ موضِعَ نقاشٍ وخلافٍ فى بعض الأوساط العلميّة فى الوقت الرّاهن. ولقد احتدم النّقاشُ وكَثُرَ الجدل على إثر نشر ترجمته بالأرديّة. وكان تقريظى عليه موضِعَ تمسُّكٍ واستدلالٍ لدى البعض ومثار شكوك وأوهام للآخرين، لذا رأيتُ من الأجدر نشرَه مصدَّراً بهذا البيان التّمهيديّ توضيحاً للأمر وإزاحةً لِللِّثام عن حقيقة القضيّة.

من المعلوم أنّ مؤلِّفَ هذا الكتاب الشّيخ محمّد العلويّ المالكيّ نجل الشّيخ سيّد العلويّ المالكيّ الّذي كان من أعيان علماء مكة المكرمة المرموقين. و كانت له صلاتٌ وروابطُ بعلماءِ الهند وباكستان، من بينهم سماحةُ والدى المفتى محمّد شفيع، والشّيخ محمّد يوسف البنوريّ رحمهم الله. وانطلاقاً من هذه العَلاقات قَضَى نجلُه فترةً ما فى باكستان تحصيلاً للعلوم الدّينيّة على أيدى أولئك العلماء، فقُدِّر له فيها التتلمذُ على كلٍّ من سماحة والدى والشّيخ البنوريّ رحمهما الله. وفى تلك الفترة كانت قد جرت بينى وبينه بعضُ اللّقاءاتِ والزّيارات، ما قد انقطعت بعودته إلى السّعوديّة، حيث لم تكن بيننا بعد ذلك أيَّةُ صلةٍ لمدّةٍ مديدةٍ.

وقبل سنواتٍ فُوجِئتُ منه باتّصالٍ هاتِفِيٍّ أخبرنى فيه أنّه قادِمٌ إلى كراتشى- في طريق عودته إلى السّعوديّة من إندونيسيا- لمجرّد زيارتي في شُغلٍ له هامٍّ. فجاء إلى دار العلوم برفقة الشّيخ عبد الحفيظ المكّيّ المُوَقَّرحفظه الله تعالى، وأخبرني أنّه ألّف كتابا باسم "مفاهيم يجب أن تصحَّح" لتوضيح وتحقيق القضايا السّاخنة الّتى كانت موضِع عنفٍ وتشديدٍ من بعض العلماء، وأنّه يطلُب منّى ومن شقيقي المعظَّم المفتي محمّد رفيع العثمانيّ الموقّر حفظه الله تعالى أن نكتب

تقريظاً عليه. ومصادفةً كنت فى تلك اللّحظة مشغولاً جدّاً، وكنت على عزم الارتحال فى اليوم التّالي، فاعتذرت إليه مُعَلِّلاً بأنّ هذه الأشغالَ لا تسمح لي بقراءته حتّى أُوفِيَه حقَّه من التّقريظ. فقدّم إليّ تقاريظَ بعضِ علماءِ العَرَب والباكستانِيّين معنيّةً بتوثيق الكتاب والثّناء عليه كثيراً، وطلب مِنّي القيامَ بأحدِ الأمرين معلِّلاً بأنّ إنجاز واحدٍ منهما لا يستغرق من الوقت إلّا قليلاً: التّوقيع على إحدَى تلك الكتابات أوتسطير بعض الكلمات بشأن توثيقِ الكتاب وموافقته على أساس تلك التّقاريظ.

فرددتُ معتذِراً ثانياً وقلتُ:إنّنى أبجّل هؤلاء العلماءَ وأحترمُهُم، بَيْدَ أنّ التّقريظ أمانةٌ، ولا يجوز لي أن أُبدِيَ عن الكتاب رأياً إيجابيّاً من غير قراءته والعلم بمحتواه. فوافقنى على ذلك وألحّ عليّ أن أُفرِغَ الوقتَ لتسريح النَّظَر فى الكتاب ثمّ التّقريظ عليه.

فتلبيةً لإلحاحه الشّديد قُمتُ بمطالعة أبحاثه الهامّة بالرّغم من ضيق الفُرَص المُتاحة، فوجدتُ فيه أموراً صائبةً تجدر بالثّناء والإشادة، كما ظهرت لى عليه بعض الملاحظات. فاتّصلتُ به هاتِفِيّاً وأخبرتُه عن عجزى عن التّقريظ وتوثيقِ الكتاب كلِّيّاً حيث ظهرت لى عليه بعضُ المآخذ والمُلاحظات إبّانَ مطالعتى إيّاه. فطلب منّى أن أضمن تقريظى تلكَ الملاحظاتِ أيضاً، فقلتُ: هذا إنّما يمكن إذا ضمّنتم كتابكم تقريظي بكامله من غير شطب ولا بتر. فواعدنى على ذلك. فقمتُ بكتابة مقالٍ استفرغت فيه الجهد فى توضيح كلتا ناحِيَتَي الكتاب: محاسنه وملاحظاتى عليه. وكان شقيقى المُعظَّمُ فضيلةُ الشّيخ المفتى محمّد رفيع العثمانيُّ الموقَّرُ قد طالع تلك المباحث شخصيّاً فرأى فى الكتاب رأيِي ووقّع على المقال نفسه. وفَوّضْنا المقالَ إلى المؤلِّف الفاضلِ. وبَقِيتُ أنتظرُ أن يَنْشُرَه فى الطّبعةِ القادِمةِ من كِتابه، ولكنّه -إلى حدّ ما أعلم - لم ينشُره فيه بعدُ رغمَ توالى طبعاته.

ومن الجدير بالذّكر أنّي كنتُ كتبتُ هذا التّقريظ عاجلاً وفى زحمة الأشغال واكتفيت فيه بالإشارات، ولم يكن من قصدى حينئذ التّعليق على كلّ جزءٍ من الكتاب، لذا فلا يبعد أن تكون فى الكتاب مواضيعُ أُخرٰى تُنتَقَدُ وتُؤَاخَذُ عليها إضافةً على ما ذكرتُها فى هذا المقال. والله سبحانه هو الموفق

محمد تقي العثمانيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدِنا ومولانا محمّد النّبيّ الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كلّ من تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدّين.

وبعدُ، فقد طَلَبَ مِنّا الأخُ الكريمُ فضيلةُ العلّامةِ المحقّق الشيخ السّيد محمد علوي المالكيّ، حفظه الله ورعاه، أن أتقدّم إليه برأيي في كتابه "مفاهيم يجب أن تصحَّح". وما ذلك إلا من تواضعه فى الله، ومحبّتِه للعلم وطُلّابه، وطَلَبِه للحقّ والصّواب، فإنّه من أسرة عِلْمِيّةٍ نبيلةٍ هي أجلّ من أن تحتاج إلى تقريظ مثلنا لمؤلّفاتها، وإنّ والِدَه رحمه الله تعالى معروفٌ فى عالَم الإسلام بعلمه وفضله، وورعه وتقواه، وإنّه بفضل الله تعالى خيرُ خلَفٍ لخير سلَفٍ، ولكنّنا نتشرّفُ بكتابة هذه السُّطور امتثالاً بأمره، ورجاءً لدعواته، وإبداءً لما أَخَذَنَا من السُّرور والإعجاب بأكثَرِ مباحثه وما سنح لنا من الملاحظات فى بعضها.

إنّ الموضوعاتِ الّتى تناولها المؤلِّفُ بالبحث فى هذا الكتاب موضوعاتٌ خطيرةٌ ظَهَرَ فيها من الإفراط والتّفريط ما فرّق كلمةَ المسلمين، وأثار الخِلافَ والشّقاقَ بينهم بما يتألّم له كلُّ قلبٍ مُؤمِنٍ، وقلّما يوجد فى هذه المسائل من ينقّحُها باعتدالٍ واتّزانٍ، ويضعُ كلَّ شيءٍ فى محلِّه سالِكاً مسلكَ الإنصاف، محتَرِزاً عن الإفراط والتّفريط.

وإنّ كثيراً من مثل هذه المسائل مسائلُ فرعِيّةٌ نَظَرِيّةٌ ليست مداراً للإيمان، ولا فاصلةً بين الإسلام والكُفر، بل وإنّ بعضَها لا يُسئل عنها فى القبر، ولا فى الحشر، ولا عند الحساب، ولو لم يَعْلَمْهَا الرّجُلُ طولَ حياتِه لم ينقص ذلك فى دينِه ولا إيمانِه حبّة خردلٍ، مثل حقيقة الحياة البرزخيّة وكيفيّتها، وما إلى ذلك من المسائل النّظريّة أو الفلسفيّة البحتة، ولكن من المؤسف جِدّاً أنّه لما كثُر حولها النّقاشُ وطال الجِدالُ أصبحت هذه المسائل كأنّها من المقاصد الدينيّة الأصليّة، أو

من عقائد الإسلام الأساسيّة فجعل بعضُ النّاس يتشدّد فى أمثال هذه المسائل فيرى من يخالِف رأيَه بالكُفرِ والشِّرك والضّلال. وإنّ هذه العقليّةَ الضيّقةَ رُبما تتسامح وتتغاضى عن التيّارات الهدّامة الّتى تهجم اليوم على أصول الإسلام وأساسِه، ولكنّها تتحمّس لهذه الأبحاث النظريّة الفرعيّة أكثَرَ من حماسها ضدّ الإلحاد الصّريح، والإباحيّة المطلقة، والخلاعة المكشوفة، والمنكرات المستورَدَة من الكفّار والأجانب.

لقد تحدّث أخونا العلّامة السّيّد محمّد علويّ المالكيّ حفظه الله عن هذه العقليّة بكلامٍ مُوَفّقٍ، وأثبت أنّ من يؤمن بكلِّ ما علم من الدّين بالضّرورة، فإنّه لا يجوز تكفيرُه لاختياره بعض الآراء الّتى وقع فيها الخلافُ بين علماء المسلمين قديماً.

ثم تحدّث عن بعض هذه المسائل الفرعيّة الّتى وقع فيها الخلافُ بين المسلمين، وطَعَنَ من أجلها بعضُهم بعضاً بالتّكفير والتّضليل، مثل مسألة التّوسُّل فى الدُّعاء، والسّفر لزيارة قبر النّبيّ صلى الله عليه وسلم، والتّبرُّك بآثار الأنبياءِ والصّحابةِ والصّالحين، وحقيقة النبوّة والبشريّة والحياة البرزخيّة. وإنّ الموقِفَ الّذى اختاره فى هذه المسائل موقِفٌ سليمٌ مُؤَيَّدٌ بالدّلائلِ الباهرةِ من الكتاب والسُّنَّة، وتعامُلِ الصّحابة والتّابعين والسّلف الصّالحين، وقد أَثْبَتَ بأَدِلَّةٍ واضحةٍ وأُسلوبٍ رصينٍ، أنّ من يُجيزُ التّوسُّلَ فى الدُّعاء، أو التّبَرُّك بآثار الأنبياءِ والصُّلحاءِ، أو يسافر لزيارة روضةِ الرّسول صلى الله عليه وسلم ويعتقده من أعظم القُرُباتِ أو يُؤْمِنُ بحياة الأنبياء فى قبورهم حياةً برزخيّةً تفوق الحياة البرزخيّة الحاصلة لمن سواهم، فإنّه لا يقترف إِثْمًا، فضلاً عن أن يرتكب شرِكاً أو كُفْرًا، فإنَّ كُلَّ ذلك ثابتٌ بأَدِلّةٍ من القرآن والسُّنّةِ، وتعامُلِ السّلَف الصّالح وأقوالِ جُمهورِ العُلماءِ الرّاسخين فى كلِّ زمانٍ.

وكذلك تحدّث المؤلِّفُ عن الأشاعرة ومسلكهم فى تأويل الصّفات، لا شكّ أنّ الموقِفَ الأسلَمَ فى هذا هو ما عبّر عنه المحدِّثُون بقولهم: "أمرّوها بلا كيف"، ولكن التّأويل اتّجاهٌ أَدَّى إليه اجتهادُ الأشاعرة حفاظاً على التّنزيه، ومعارَضَةً للتّشبيه، وما أدّاهم إلى ذلك إلا شدّةُ تمسّكِهِم بعقيدة التّوحيد، وصيانتُها عن شوائب التّجسيم. وقد نحا هذا المنحى كثيرٌ من فطاحلِ العلماء المتقدّمين الّذين لا يُنكِرُ فضلَهم إلا جاهلٌ أو مكابرٌ. فكيف يجوز رَمْيُ هؤلاء الأشاعرةِ بالكفر والضّلال، وإخراجُهم من دائرة أهلِ السّنّة، وإقامتُهم فى صفِّ المعتزلة والجهميّة، أعاذنا الله من ذلك.

وما أحسنَ ما قاله أخونا المؤلِّفُ فى هذا الصّدد:

"أفما كان يكفى أن يقول المعارض: إنهم رحمهم الله اجتهدوا فأخطأوا فى تأويل الصّفات، وكان الأولى أن لا يسلكوا هذا المسلك، بدلَ أن نَرْمِيَهم بالزّيغ والضّلال، ونغضب على من عدّهم من أهل السُّنّة والجماعة." (ص: ٣٩)

وإنّ هذا المنهج للتفكير الّذى سلكه المؤلِّف سلّمه الله فى أمثال هذه المسائل، لَمَنْهَجٌ عادِلٌ لو اختاره المسلمون فى خلافاتهم الفَرْعِيّة بكل سَعَةٍ فى القلب ورَحَابَةٍ فى الصّدر، لَانْحلّتْ كثيرٌ من العُقَدِ، وفَشِلَتْ كثيرٌ من الجهودِ الّتى يبذلها الأعداءُ فى التّفريق بين المسلمين.

ثمّ لابُدّ من ذكر بعض الملاحظات الّتى سنحت لنا خلال مطالعة هذا الكتاب، ولا منشأ لها إلّا أداء واجب الوُدّ والنُّصح لله، وامتثال أمر المؤلِّف نفسه، وهي ما يلى:

١- إنّ المباحِثَ الّتى تكلَّم عنها المؤلِّف حفظه الله مباحثُ خطيرةٌ قد أصبحت حسّاسةً للغاية، ووقع فيها من الإفراط والتّفريط ما وقع، وإنّ ترميم ناحيةٍ رُبما يُفسِدُ النّاحِيَةَ الأُخرَى، والتّركيز على جِهَةٍ واحِدَةٍ قد يفوّت حقَّ الجهةِ

الثّانيةِ، فالمطلوب من المتكلّم فى هذه المسائل أن يأخذ باحتياطٍ بالغٍ، ورعايةٍ للجانبين، ويكون على حَذَرٍ ممن يستغلّ عباراتِه لغير حَقٍّ.

وبما أنّ هذا الكتاب مُتَّجِهٌ إلى ردّ الغُلُوّ فى تكفير المسلمين ورَمْيِهم بالشِّرك من أجْلِ تعظيمِهم ومَحَبَّتِهم للرّسول الكريم صلى الله عليه وسلّم أو الأولياء والصّلحاء، فمن الطّبيعيّ أن لايكون فيه ردٌّ مبسوط على من يغلو فى هذا التّعظيم غلوّاً نَهَى عنه الكتاب والسُّنّة، وعلماءُ الشريعة فى كلِّ زمانٍ ومكانٍ. ومع ذلك، كان من الواجب فيما أرى نظرا إلى خطورة الموضوع، أن يكون فيه إلمامٌ بهذه النّاحية أيضاً، فيردّ فيه، ولو بإيجازٍ، على من يُجَاوِزُ الحدّ فى هذا التّعظيم بما يجعلُه مُوهِمًا للشِّرك على الأقلّ.

٢- وجدنا فى بعض مواضعِ الكتاب إجمالاً فى بعض المسائل المهمّة ربما يخطئ بعضُ النّاس فهمَه، فيستدلّون بذلك على خلاف المقصود، ويستغلّونه لتأييد بعض النّظريّات الفاسدة، ومنها مسألة "علم الغيب" فإنّ المؤلِّفَ حفظه الله تعالى مرّ عليها مرّاً سريعاً، فذكر أنّ علم الغيب لله سبحانه وتعالى، ثمّ أعقبه بقوله: "وقد ثبت أن الله تعالى علّم نبيّه من الغيب ما علّمه وأعطاه ما أعطاه" وهذا كلام حق أريد به أنباءُ الغيبِ الكثيرةُ الّتى أوحاهَا اللهُ سبحانه وتعالى إلى نبيّه الكريم صلى الله عليه وسلم، ولكنّ من النّاس من لا يكتفى بنسبة هذه الأنباء إليه صلى الله عليه وسلم، بل يُصَرِّحُ بكونه عليه السّلام عالم الغيب علماً محيطاً بجميع ما كان وما يكون إلى قيام السّاعة. فيخشى أن يكون هذا الإجمالُ موهِماً إلى هذه النّظريّة الّتى طال ردُّ جُمهورِ علماء أهلِ السُّنَّة عليها.

٣- وكذلك قال المؤلِّفُ فى نبيّنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "فإنّه حيّ الدارين دائمُ العناية بأُمّتِه، متصرِّفٌ بإذن الله فى شئونها خبيرٌ بأحوالها تُعرَضُ عليه صلواتُ المصلّين عليه من أُمّتِهِ ويَبْلُغُه سلامُهم على كثرتهم" (ص: ٩١)

والظّاهرُ أنّه لم يرد من التصرُّفِ التصرُّفَ الكلّيَّ المطلَق، ولا كونه "خبيرا بأحوالها" العلم المحيط التامّ بجميع الجزئيّات، فإنّ ذلك باطل ليس من عقائد أهل السنة، وإنّما أراد بعض التّصرفات الجزئية الثّابتة بالنصوص، كما يظهر من تمثيله بعرض الصلوات والسّلام عليه، وإجابته عليها، ولكن نخشى أن يكون التعبيرُ مُوهِماً لخلاف المقصود، ومتمسَّكاً لبعض المغالين فى الجانب الآخر.

٤- لقد أحسن المؤلّف، كما سبقت الإشارةُ منّا إلى ذلك، فى تأكيده على الاحتياط اللّازم فى أمر تكفير مسلمٍ، فلا يكفَّر مسلِمٌ ما دام يوجَد لكلامه محمِلٌ صحيحٌ، أو محمِلٌ لا يُوجِبُ التّكفيرَ على الأقلّ، ولكنّ التّكفيرَ شيءٌ، ومنعَ الرّجُلِ من استعمال الكلمات الباطلةِ أو الموهمة شيءٌ آخرُ، والاحتياطُ فى التّكفير الكفّ عنه ما وجد منه مندوحة، ولكنَّ الاحتياط فى الأمر الثّانى هو المنع من مثل هذه الكلمات بتاتاً.

ومن ذلك قول المؤلّف: "فالقائل: يا نبيّ الله اشفِنِي واقضِ دَيْنِي، لو فرض أنّ أحداً قال هذا، فإنّما يريد اشفع لى فى الشّفاء، وادعُ لى بقضاء دينى، وتوجّه إلى الله فى شأنى، فهم ما طلبوا منه إلا ما أقدرهم الله عليه وملكهم إياه من الدعاء والتشفع .... فالإسناد فى كلام الناس من المجاز العقليّ". (ص: ٩٥) وهذا تأويل يسوغ فقط للتخلص من التّكفير، وهو من قبيل إحسانِ الظّنّ بالمؤمنين، ولكن حسن الظن هذا إنما يتأتّى فيمن لا يرفض تأويل كلامِه بذلك، أمّا من لا يرضى بهذا التّأويلِ بنفسه، كما هو واقِعٌ من بعض النّاس فيما أعلم، فكيف يُؤَوَّلُ كلامُه بما لا يَرْضَى به هو؟

وبالتّالى: فإنّ طلبَ الدُّعاء منه صلَّى الله عليه وسلّم فيه كلامٌ أيضا، ثمّ إنّ هذا التّأويلَ وإن كان كافيا للكفّ عن تكفيرِ القائل، ولكنّه هل يشجّع على استعمال هذه الكلمات؟ كلّا! بل يُمنَع من ذلك تحرُّزاً من الإيهام والتّشَبُّه على

الأقلّ، كما نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استعمال لفظ "عبدى" للرّقيق لكونه مُوهِماً. فالواجب عندى على من يلتمس التّأويلَ لهؤلاء القائلين أن يصرِّح بمنعهم عن ذلك، لئلّا يشجّعَهم تأويلُه على استعمال الكلمات الموهِمَةِ، فإنّ من يرعى حول الحِمَى أَوشَكَ أن يقع فيه. ومثل ذلك يُقالُ فى كلِّ توسُّلٍ بصورةِ نداءٍ، وبإطلاق "مفرّج الكربات" و"قاضى الحاجات" على غير الله سبحانه وتعالى.

٥- قد ذكر المؤلِّف حفظه الله أنّ البدعةَ على قسمين: حسنة وسيئة، فينكر على الثّانى دون الأوّل، وإنّ هذا التقسيم صحيحٌ بالنّسبةِ للمعنى اللُّغوِيّ لكلمة البدعة، وبهذا المعنى استعملها الفاروق الأعظم رضي الله عنه حين قال: "نعمت البدعةُ هذه". وأمّا البدعةُ بمعناها الاصطلاحيِّ، فليست إلاّ سيّئةً، وبهذا المعنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلُّ بدعةٍ ضلالة" كما رواه مسلم.

٦- لقد كان المؤلف موفَّقاً فى بيان الخصائص النبويّة حيث قال: "والأنبياء صلوات الله عليهم وإن كانوا من البشر يأكلون ويشربون ... وتعتريهم العوارض الّتى تمرّ على البشر من ضعفٍ وشيخوخةٍ وموتٍ، إلّا أنهم يمتازون بخصائص ويتّصفون بأوصافٍ عظيمةٍ جليلةٍ هي بالنسبة لهم من ألزم اللّوازم إلخ" (ص: ١٢٧) ثم ذكر عدة خصائصِ الأنبياء، ولاسيّما خصائص النّبيّ الكريم صلى الله عليه وسلم لئلاّ يزعم زاعِمٌ أنه عليه السّلام يساوِى غيرَه فى الصّفات والأحوال، والعياذ بالله، والحقّ أنّ خصائصَه صلى الله عليه وسلم فوق ما نستطيع أن نتصوّر لكنّنا نعتقد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلّ من أن نحتاج فى إثبات خصائصِه إلى الرّواياتِ الضّعيفةِ، فإنّ خصائصَه الثّابتةَ بالقُرآن والسنّة الصّحيحةِ أكثرُ عدداً، وأعلَى منزلةً، وأقوَى تأثيراً فى القلوب من الخصائص المذكورة فى بعض الرّواياتِ الضّعيفة، مثل ما روى أنه لم يكن له ظِلٌّ فى شمسٍ ولا قَمَرٍ، فإنّه روايةٌ ضعيفةٌ عند جُمهور العلماء والمحدّثين.

٧- يقول المؤلّف سلّمه الله تعالى: "إنّ الاجتماع لأجل المولِد النّبويّ الشّريف ما هو إلا أمر عاديٌّ، وليس من العبادة فى شيءٍ، وهذا ما نعتقده وندين اللهَ تعالى به" ثم يقول: "ونحن نُنادِى بأن تخصيص الاجتماع بليلةٍ واحدةٍ دون غيرها هو الجفوة الكبرَى للرّسول صلى الله عليه وسلم".

ولا شكّ أن ذكر النّبيّ الكريم صلى الله عليه وسلم وبيان سيرته من أعظم البركات وأفضل السّعادات إذا لم يتقيّد بيومٍ أو تاريخٍ ولا صحبه اعتقادُ العبادة فى اجتماع يومٍ مخصوصٍ بهيئةٍ مخصوصةٍ، فالاجتماع لذكر الرّسول صلى الله عليه وسلم بهذه الشّروط جائز فى الأصل لا يَستَحِقُّ الإنكارَ ولا الملامةَ.

ولكنّ هناك اتجاهاً آخَرَ ذهب إليه كثيرٌ من العلماء المحقّقين المتورّعين، وهو أنّ هذا الاجتماعَ، وإن كان جائزاً فى نفس الأمر، غير أنّ كثيراً من النّاس يزعمون أنّه من العبادات المقصودة، أو من الواجبات الدّينيّة ويخصّون له أيّاماً معيّنةً على ما يشوبه بعضُهم باعتقاداتٍ واهيةٍ، وأعمالٍ غيرِ مشروعةٍ، ثم من الصّعب على عامّة النّاس أن يراعوا الفُرُوقَ الدّقيقةَ بين العادة والعبادة.

فلو ذهب هؤلاء العلماءُ، نظراً إلى هذه الأمور الّتى لا ينكر أهميتُها، إلى أن يمتنعوا من مثل هذه الاجتماعات رعايةً لأصل سدِّ الذّرائِع وعلماً بأنّ درءَ المفاسد أولَى من جلب المصالح فإنّهم متمسّكون بدليلٍ شرعيٍّ، فلا يَستَحِقُّون إنكاراً ولا ملامةً.

والسّبيل فى مثل هذه المسائل كالسّبيل فى المسائل المجتهَد فيها، يعمل كلُّ رجلٍ ويُفتِي بما يراه صواباً ويدين اللهَ عليه، ولا يفوّق سهامَ الملامة إلى المجتهَدِ الآخَرِ الّذى يخالِفُه فى رأيه.

وبالجملة، فإنّ فضيلةَ العلامة المحقِّق السّيد محمّد علوي المالكيّ حفظه الله تعالى ونفع به الإسلامَ والمسلمين، على الرّغم من بعض هذه الملاحظات، نقّح فى هذا

الكتاب كثيرا من المسائل الّتى ساءَ عند بعض الناس فهمُها، فأتى بمفاهيمها الحقيقيّة، وأدلّتها من الكتاب والسنّة، فأرجو أن يُدرَس كتابُه بعين الإنصاف وروح التّفاهم، لا بحماس الجدل والمراء، وأسأل اللهَ تعالى أن يُوفِّقَنا نحن وجميعَ المسلمين أن نكون قائمين بالقسط شهداءَ لله ولو على أنفسنا، إنّه تعالى سميعٌ قريبٌ مجيبُ الدّاعين، وصلى الله تعالى على سيّدِنا ومولانا محمّد وآله وأصحابه أجمعين.

المفتي محمد رفيع العثماني	محمد تقي العثماني
رئيس دار العلوم كراتشى ١٤	خادم الطلبة بدار العلوم كراتشى ١٤